الفصل الثانى

أحزاب الثورة ونهاية مرحلة دولة الحزب الواحد

تشهد مصر حاليًا خريطة سياسية جديدة، فالأحزاب القديمة بدأت تعيد حساباتها وتطور من نفسها فى ظل المتغيرات الجديدة، وشباب الثورة بدأ يلملم أوراقه حتى وإن تعددت الأحزاب التى تحمل اسم ثوار التحرير فقد أعادت ثورة " ٢٥ يناير" رسم خريطة الأحزاب السياسية فى مصر اذ لم تكن هناك تعددية حزبية حقيقية فى ظل النظام البائد حيث كان هناك حزب مهيمن يحتكر السلطة بصفة دائمة وإلى جواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى لا يسمح لها بالنمو إلى الدرجة التى تنافسه على الحكم . فما مستقبل الحياة الحزبية فى مرحلة الانتقال، وهل يمكن أن نشهد تطويرًا حقيقيًا فى التعددية الحزبية يسمح لجميع الأحزاب بالتنافس الديمقراطى والتداول السلمى للسلطة ؟

أولا : خريطة سياسية جديدة

تنوعت الاحزاب المصرية (٨٤ حزبًا) فى مرحلة مابعد ثورة ٢٥ يناير ما بين الاسلامى والليبرالى والاشتراكى وغيرها ، وخاصة بعد بعد إقرار قانون يتيح إنشاء الأحزاب بالإخطار، شريطة أن تقره لجنة قضائية تتعلق بالنظر فى الجوانب الإجرائية للحزب والتزامه شروطًا من بينها عدم القيام على أساس دينى وعدم انطواء وسائل الحزب على أى نوع من التشكيلات العسكرية وعلانية مبادئ الحزب وتنظيماته ومصادر تمويله. وألغى القانون بند الدعم المالى الذى تمنحه الدولة للأحزاب، مما يتيح لها حرية الحركة وعدم سيطرة أجهزة الدولة مستغلة هذا الدعم وظهر عديد من الأحزاب الجديدة التى تسعى للتواجد فى الشارع السياسى المصرى، وبدأت الأحزاب القديمة تعيد حساباتها وتطور من نفسها فى ظل المتغيرات الجديدة ، وكما بدأ شباب الثورة يلملم أوراقه حتى وإن تعددت الأحزاب التى تحمل اسم" ثوار التحرير" فقد أعادت ثورة " ٢٥ يناير" رسم خريطة الأحزاب السياسية فى مصر.. فما هذه الأحزاب ؟

أحزاب شبابية

تشهد الخريطة السياسية فى مصر ولادة أحزاب شبابية جديدة تسعى للتواجد فى الشارع السياسى المصرى وتتسم برامجها بتبنيها أفكارًا وإيديولوجيات وسطية ليبرالية واشتراكية واسلامية ، وكان حزب «جبهة التحرير والتنمية والدفاع عن مكتسبات الثورة» الذى وقع بيانه التأسيسى نحو ٣٠ ألف شاب ممن شاركوا فى الثورة أول حزب تم الإعلان عن تأسيسه من قبل شباب ميدان التحرير، وأعلنت مجموعة أخرى من الشباب تأسيس حزب «٢٥ يناير» ، بينما قرر شباب آخرون من المشاركين فى الثورة ، ينتمون لتيارات سياسية مختلفة، جمع التكتلات السياسية الكثيرة الناشئة عن شباب التحرير فى حزب واحد باسم حزب «التحالف»، محذرين من تشرذم الثورة وانقسام الشباب.

"وحزب ثوار التحرير " الذى أعلن مجموعة من شباب الثوار عن إنشائه من فوق سلالم نقابة الصحفيين يوم الخميس ١٧-٢-٢٠١١ وهذا فيه إشارة إلى أن السلم هو رمز وبداية للثورة الحقيقية ، هذا الحزب حسب كلام رئيس الحزب إبراهيم الدراوى يؤمن بالقيادة الجماعية للوطن وليس احتكار حزب واحد وبجواره أحزاب ديكور أو معارضة شكلية ويضم الحزب ٣٢ الف عضوية عاملة ، ويؤكد الدراوى "أن الحزب يسعى للمشاركة الإيجابية فى بناء الدولة الجديدة ونظامها التعددى الذى يقدس ويحترم التنوع السياسى والعقائدى والثقافى".

وحول هوية هذا الحزب، يقول محمد ماهر عضو مؤسس " ينتمى مؤسسو الحزب لعدة فصائل سياسية ، فمنهم ناصريون وإخوان مسلمون ووفديون ويساريون" ، ويضيف "نحن ليبراليون فيما يخص الشأن السياسى والاقتصادى، واشتراكيون فيما يخص بناء التكافل الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقليل الفجوات الطبقية بين أبناء الوطن جميعا وأهمية دور الدولة ، ومحافظون فيما يخص القضايا الاجتماعية ووضع الدين فى الدولة ، منطلقين من دعم التدين الحميد فى إطار مدنى وليبرالى لا يحارب الدين ولا يفرط فى منحه حضورًا رسميًا يجعل الدولة ظل الله فى الأرض ".

"وحزب شباب مصر الحر " يرأسه هشام جبران عضو هيئة التدريس بجامعة الزقازيق ويقول من أهداف الحزب الحرية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد ، وشعار الحزب هو بأيدينا لا بأيدى الآخرين ، ورؤيته أن تصبح مصر فى مصاف الدول الكبرى والمتقدمة، وتعتمد مبادئ الحزب على امتلاك وسائل الإنتاج الأساسية ، وسيادة القانون والدستور والحريات العامة بما لا يتعارض مع الديانات السماوية ، وتفعيل مبدأ المواطنة المصرية وإقامة دولة مؤسسات يضمنها القانون ، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادى والحفاظ على الأمن القومى المصرى ، وتحقيق الانتماء العربى والأفريقى وإقامة دولة ذات حكم برلمانى رئاسى وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وحرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف قضائى .

"وحزب شباب التغيير" شكله مجموعة من الناشطين السياسيين من شباب الثورة ويقول وكيل مؤسسيه حمدى بهاء الدين إن الحزب يدعم الدولة المدنية القائمة على مؤسسات عصرية مستقلة ، تخضع لرغبات الشعب ، وتحدث توازن السلطات فى إدارة الدولة ، ويستهدف أيضًا تعظيم قيم المساواة والحرية من خلال توجهات ليبرالية لا تتعارض مع ثقافات المجتمع المصرى ودياناته ، وتراعى البعد الاجتماعى والاقتصادى لغالبية الشعب المصرى ويضم فى عضويته مجموعة كبيرة من مؤيدى الدكتور محمد البرادعى .

"وحزب أبناء مصر " حزب من تأسيس مجموعة من شباب ثورة ٢٥ يناير وكيل مؤسسيه أمجد مراد بسطا، عضو منظمة حقوق الإنسان الدولية، ويضم الحزب ٧٢ ألف عضو من مختلف المحافظات ، إضافة إلى فئات أخرى من المجتمع ، ويهدف الحزب إلى التمكين للإصلاح السياسى، ومحاربة الفساد والبطالة وتشجيع الاستثمار.

كما أعلن مجموعة من المثقفين وشباب ثورة ٢٥ يناير عن تشكيل "حزب الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية" ويهدف ترسيخ وحماية الديمقراطية ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل على التأثير فى السياسة الداخلية والانخراط فى كافة أشكال الحوارات الوطنية، والأعمال المشتركة والضغط من أجل سياسة خارجية وطنية ومستقلة، والتأثير فى نتيجة الانتخابات، بما يخدم مصلحة ثورة ٢٥ يناير وتحقيق الأمن والاستقرار للوطن

"وأبناء النيل" حزب ولد من قلب الثورة جاء للتركيز على الأمن القومى المصرى ويرأسه الزميل جمال إمبابى نائب رئيس تحرير المساء ويركز الحزب على وحدة الصف فى مواجهة المؤامرة التى تحاك ضد نهر النيل منذ قديم الأزل ، وضد حصة مصر من النيل التى تزيد الأزمة تعقيدًا ، بدلاً من حلها؛ حتى أصبحت مصر وشعبها على مقربة من نكبة مائية ، وهو حزب مدنى يرغب فى إقامة دولة القانون والحرية والعدالة ، وترسيخ دولة المؤسسات ، بجانب معالجة كل جوانب ومجالات الحياة مع خطة شاملة للنهضة والتنمية .

"وحزب الصحوة " مؤسسوه عدد من شباب الثورة وبرنامجه يتضمن برامج للإصلاح السياسى لتفعيل دور المواطنة والتعددية الحزبية وخطط لإصلاحات اقتصادية ومراعاة البعد الاجتماعى وإصلاحات بيئية وصحية وتعليمية.

«حزب شباب الأعمال» حزب من تأسيس عدد من شباب رجال الأعمال وكيل مؤسسيه شادى الكردى، باحث مصرى دارس لإدارة الأعمال، ويؤكد شادى أن حزبه يسعى لدعم دور الشباب فى مجال العمل العام وفى المجال الاقتصادى ليسهم فى دفع عجلة التنمية، وإيجاد مناخ خصب يضمن للشباب تحقيق أحلامهم واختيار مستقبلهم بنظرة حديثة غير مقتصرة على الوظيفة الحكومية كما أعلن مجموعة من شباب التحرير أيضا عن تأسيس "حزب الوعى المصرى "ومجموعة أخرى أعلنت عن تأسيس" حزب مصر العربى" ومجموعة ثالثة أعلنت عن تأسيس "حزب الحضارة والتكنولوجيا ". بالاضافة إلى أحزاب أخرى منها حزب " شباب مستفيدو ابنى بيتك" الذين أعلنوا أن الحزب يتحدث باسمهم ويساعد على حل مشاكلهم والملحن عمرو مصطفى أعلن بالتعاون مع بعض شباب الثورة إنشاءه لحزب سياسى و"حزب ثوار التحرير" وكيل المؤسسين هو أحمد على فاضل و"حزب الكرامة "ويرأسه حمدين صباحى الذى ضم آلافًا من شباب الثوار و"حزب التغيير" وكيل المؤسسين أحمد المختار و" حزب الرأى" وهو حزب من تأسيس مجموعة من الشباب أيضا ورئيس الحزب الأستاذ أكرم على أبوالنصر البيبلاوى . و"حزب نهضة شباب مصر"وكيل المؤسسين محمود صالح و"حزب مصر النهضة" ووكيل مؤسسيه الدكتور حسن الابيارى و"حزب المستقبل الجديد" و"الحرية والتنمية"حزب جديد آخر تحت التأسيس و"حزب حراس الثورة " بالاضافة الى انشقاق مجموعة عن حركة ٦ أبريل وتشكيل حزب بهذا الاسم .

أحزاب ليبرالية

كما نشأت عدة أحزاب ذات توجه ليبرالى، منها "حزب المصريين الأحرار" الذى أعلن عن تأسيسه المهندس نجيب ساويرس وجماعة من المفكرين يوم ٣

أبريل ٢٠١١م، ويضم الحزب فى عضويته نخبة من الكتاب والمثقفين منهم الكاتب محمد سلماوى، الأستاذ جمال الغيطانى والدكتور هانى سرى الدين، والشاعر أحمد فؤاد نجم، المخرج خالد يوسف.

يعتمد الحزب على٣ محاور رئيسية :الأول الجانب الاجتماعى يشمل ضرورة أن تناط مظلة التأمين الصحى والاجتماعى المواطنين جميعا ، والقضاء على العشوائيات وتوفير حياة كريمة لكل المواطنين ، والعمل على أعلاء الذوق العام والقيم الجمالية فى المجتمع المصرى. والجانب الثانى سياسى يتعلق بالإصلاح الدستورى، وبناء دولة مدنية تقوم على الحرية والعدالة الاجتماعية، واستقلالية المؤسسات الدينية والتركيز على أن تستعيد مصر دورها العربى والإقليمى ، بخاصة فى دول حوض النيل والجانب الثالث اقتصادى يتعلق بالعمل على تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء والاستغلال الأمثل لثروات مصر ورفع الكفاءة الانتاجية فى كافة القطاعات. و شعار الحزب (المستقبل نصنعه معًا لنعيد لمصر أمجادها) ومن مبادئه الإيمان بالديموقراطية والحريات وحق المواطنين فى التنظيم الحر وإبداء الرأى والتعبير عنه بالوسائل السلمية كافة، والإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين بلا تفرقة، وبأن مصر دولة يجب أن تدار بطريقة مدنية تحافظ على حرية المواطنين فى ممارسة شعائرهم الدينية وتحافظ على هويتها المصرية ومكتسباتها من القيم والعادات والتقاليد.

وبدا أن الحزب استشعر هجومًا عليه بسبب إعلانه من قبل رجل أعمال قبطى، مما مثل فرصة لانتقاده والقول بأنه «حزب الأقباط»، لذا حرص الحزب على توضيح أنه يؤيد بقاء المادة الثانية فى الدستور (وهى المادة التى تقول إن الإسلام هو دين الدولة وإن الشريعة المصدر الرئيس للتشريع)، مع ضرورة أن يتضمن الدستور أحكامًا، تمكن غير المسلمين من الاحتكام إلى شرائعهم فيما يخص أحوالهم الشخصية، ويجرى الحزب يجرى اتصالات مع الأحزاب المتوافقة معه فى المبادئ والأهداف والتى تطالب بدولة مدنية، لخلق نوع من التوافق معها؛ لمواجهة جماعة «الإخوان المسلمين» والتيارات الإسلامية.

«العدل هو الأمل»، مبدأ رفعه حزب «العدل» الذى انطلق من رحم ثورة ٢٥ يناير تحت شعار «مصر دولة مدنية، عادلة وحرة، حديثة، ناهضة بأبنائها، مشاركة ومضيفة للحضارة الإنسانية». وهو حزب ليبرالى وسطى ، ويتكفل عدد من رجال المال والأعمال بتمويل الحزب الذى اشترط أن يكون الممول مصريًا حسن السمعة وألا يكون جزءًا من النظام السابق ، فضلاً عن اشتراكات وتبرعات أعضائه ، ويقول رئيس الحزب مصطفى النجار: «إن مؤسسى الحزب تشكلت لديهم رؤية لنهضة الوطن تؤسس لتيار رئيسى مصرى يتجاوز القوالب الإيديولوجية الجامدة ، مشيرًا إلى أن الحزب يتبنى ترسيخ دولة المؤسسات واللامركزية دون تفريط بوحدة الوطن، مشددًا على ضرورة «ضمان التوازنات بين مؤسسات الدولة المختلفة»

يؤمن الحزب بأن الإنسان هو محور النهضة ، وأن التنمية المستدامة هى محور التخطيط لنهضة الوطن، وضرورة ترسيخ ثقافة الاختلاف وقبول الرأى الآخر، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية، وترسيخ المواطنة لدى المصريين فى الداخل والخارج، وتحقيق نهضة علمية شاملة، والوصول إلى دور إقليمى ودولى رائد لمصر.. ولفت النجار إلى أن حزب «العدل» يؤمن

بالحق فى التداول السلمى للسلطة ، وسينافس عليها عبر انتخابات حرة، وأنه يؤيد التوسع فى انتخابات السلطة التنفيذية على المستويات كافة. وأوضح أن من بين مبادئ الحزب إقامة نظام اقتصادى حر يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفى ١٣ مارس ٢٠١١ أعلن عدد من المثقفين والشباب إنشاء "حزب المجد" يضم كل أطياف المجتمع المصرى على أسس ديمقراطية وهو حزب ليبرالى ائتلافى يضم مجموعة متنوعة من فئات المجتمع المختلفة ويهدف إلى انصهار كل قوى المجتمع من أجل الرفعة والتقدم والمجد ، و"حزب الرواد" وكيل مؤسسيه حسن زكى والمهندس أشرف زكى بارومه ، وهو حزب ليبرالى التوجه يدعم تحول مصر إلى جمهورية برلمانية وتم عمل جريدة إلكترونية للحزب هى جريدة الكنانة تمهيدًا لطبعها ورقيًّا تحت شعار حزب المصريين جميعا دون أى تفرقة .

و"مستقبل مصر" حزب ليبرالى أعلن عن تأسيسه مجموعة من المحامين والمهندسين ورجال الأعمال وكيل مؤسسيه المحامى أشرف طلبه ويهدف إلى تحويل مصر لدولة منتجة ودعم اليات اقتصاد السوق الحر وتحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من البيروقراطية فى العمل، وتأهيل الشباب للحصول على مراكز قيادية، إلى جانب التوعية الثقافية والسياسية بأهمية الديمقراطية والاقتصاد الحر و"حزب الإصلاح والتنمية" ويرأسه محمد أنور عصمت السادات ، و"الحزب الليبرالى" ويرأسه دكتور عماد سعدالله

١١ فبراير وهو يوم تنحى مبارك اسم حزب قام بتأسيسه مجموعة من رجال الأعمال والأعضاء السابقين فى الحزب الوطنى تخليدا لتلك الذكرى ، كما تم تأسيس أحزاب الحرية والاتحاد العربى للنهضة المصرية والحزب العربى للعدل والمساواة وكلها أحزاب ليبرالية .

أحزاب اشتراكية

وفى خطوة مهمة فى مسيرة الحزب الذى ظل محظورًا منذ عام ١٩٢٤، قرر الحزب «الشيوعى المصرى» فى ١٤ مارس ٢٠١١ ممارسة نشاطه بشكل علنى لأول مرة ، وأصدر الحزب بيانًا يكشف فيه عن عقد اجتماع موسع برئاسة الدكتور صلاح عادلى لهيئاته المختلفة بعد أكثر من ٩٠ عاما من العمل السرى، نتيجة ظروف انعدام الحريات فى مصر وتشديد القبضة الأمنية على الناشطين السياسيين والمعارضين عموما اتخذ الحزب الشيوعى المصرى قرارا بالتزام السرية فى النضال بشكل تام الى ان جاءت ثورة يناير واطلقت حريات الاحزاب بسبب الاوضاع الجديدة والحرية السياسية التى فجرتها ثورة يناير.

ويهدف الحزب لمواصلة مسيرة الشيوعيين التى بدأت فى العشرينات بشكل سرى ويتبنى الحزب المنهج الماركسى اللينينى ويتواجد أعضاؤه وكوادره فى عديد من المواقع المنتشرة فى كل أرجاء مصر خاصة فى أوساط العمال والفلاحين والفئات المهمشة اجتماعيًّا ، بالإضافة إلى أن للحزب أعضاء حاليين وراحلين أسهموا بشكل واضح فى الإرث الثقافى والأدبى فى مصر طوال القرن الماضى .

وأعلن بعض اليساريين إنشاء حزب سياسى لمن شارك من اليسار فى الثورة (حزب الاشتراكيين الثوريين)، وقال الدكتور إبراهيم العيسوى المستقيل من

حزب التجمع ومنسق الحزب أنه يعبر عن الحالة الثورية، التى تعيشها طبقات المجتمع وينتمى إليه العديد من أصحاب المدارس الفكرية المتنوعة بهدف التعبير عن الطبقات العاملة والكادحة وشرائح الطبقات الوسطى لتحقيق تطلعاتها والحرية والعدالة والكرامة الإنسانية ، وقال العيسوى إن الحزب يهدف إلى تحقيق المزيد من الارتباط بالجماهير الشعبية ، والتفاعل مع نضالها الديمقراطى؛ والاقتصادى والاجتماعى ، لتحقيق أوسع وحدة فى صفوف اليسار المصرى، مع تجنب استبعاد أى طرف فى المستقبل .

كما تم تأسيس "الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى" الذى يوازن بين الاشتراكية والليبرالية الملتزمة بالعدالة الاجتماعية فى ٢٤ مارس الماضى، وهو حزب قائم على مبادئ الديمقراطية السياسية والاجتماعية؛ بما يعنى العمل على إعادة توزيع الثروة لمصلحة العمل والعاملين فى ظل اقتصاد السوق ويعد حزبًا مدنيًّا يرفع شعار المصريين القديم الدين لله والوطن للجميع ويؤكد اهمية التوجه الاجتماعى والتركيز على العدالة الاجتماعية دون المساس بالاقتصاد الحر الذى سيكون صمام أمان مهمًّا فى دولة فقيرة ويضم جميع اطياف المصريين ويجمع كل التيارات السياسية المختلفة. ويتكون مجلس أمناء الحزب من الدكتور محمد ابو الغار مؤسس جماعة٩ مارس لإصلاح الجامعات والدكتور محمد غنيم استاذ الكلى بطب المنصورة والمخرج داود عبدالسيد ووزير المالية الدكتور حازم الببلاوى والأستاذ فريد زهران وآخرين.

كما تم تأسيس"حزب العدالة والتنمية " وهو حزب يسارى يتضمن برنامجه عدة أهداف فى مقدمتها التقسيم العادل للدوائر الانتخابية بما يضمن التمثيل العادل الفاعل للمواطنين فى هذه الدوائر وزيارة ممثلى المناطق العشوائية والشعبية والعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص عمل للشباب، ونشر ثقافة البحث العلمى، ومساندة السياسات القومية؛ للتعاون مع دول حوض النيل والدول العربية .

كما أعلنت التعاونيات التى تضم ١٢مليون مواطن عن إنشاء"حزب التعاون والتنمية " برئاسة أحمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات يعبر عن ويتبنى مطالب ومبادئ الحركة التعاونية ويتضمن برنامج الحزب مجموعة من المبادئ تحرص على التكافل والوسطية؛ لضمان وتحقيق التعددية السياسية وتكافؤ الفرص وترسيخ الانتماء للوطن .

كما أعلن عدد من العمال ونشطاء اليسار تأسيس (حزب العمال المصرى) وهو أول حزب من نوعه للطبقة العاملة المصرية يضم فى عضويته عددًا كبيرًا من أبناء الطبقة العاملة المصرية، ينتمى الى عدة محافظات ، كما يضم قيادات عمالية ومهنية عديدة فى مقدمتهم القيادى العمالى البارز "عبدالرحمن خير" الذى يقول "إن السلطة لم تف للطبقة العاملة باستحقاقات مشروعة، بل حرصت على إخراجها من الساحة السياسية واستبعادها اجتماعيًّا". وأضاف "أن الطبقة العاملة جزء من الحراك السياسى الذى تشهده مصر على طوال تاريخها".

كما أسس المفكر اليسارى عبد الغفار شكر ومجموعة من المثقفين والفنانين الذين يطلقون على أنفسهم اليسار الجديد حزب التحالف الشعبى الديمقراطى

أحزاب إسلامية

وفى ١٩ فبراير، أى بعد ٨ أيام من تنحى الرئيس السابق حسنى مبارك، سمح مجلس الدولة بحكم قضائى ، بخروج حزب «الوسط» الجديد، إلى النور. بعد عناء استمر ١٥ عاما من أحكام قضائية لم تنفذ.. هذا الحزب الذى يرأسه أبوالعلا ماضى جاء ليؤكد أن الثورة ستفجر ينابيع حزبية تثرى الشارع السياسى المصرى بالتنوع المطلوب للمرحلة المقبلة والتى تتطلب أن يحكم البلاد ائتلاف حزبى وألا ينفرد أحد بالحكم ويعتبر "حزب الحضارة" حزبًا مدنيًّا وسطيًّا معاصرًا ذا هوية مصرية إسلامية، اتخذ مؤسسوه القرار بإنشائه يوم٨ فبراير من ميدان التحرير، ويقول وكيل مؤسسى الحزب حاتم عزام "يرجع اختيار اسم الحضارة ايمانا بأن مصر كانت مهدا ومركز إشعاع للحضارة الإنسانية على مر العصور وآخرها الحضارة الإسلامية "، وهو حزب وسطى سياسى يأخذ من اليمين اقتصاديات السوق الحر الجاذبة للاستثمار، ويأخذ من اليسار العدالة المجتمعية المؤكدة لحقوق التعليم والصحة والحد الأدنى للأجور الضامنة لحياة كريمة؛ وذلك لجميع فئات المجتمع دون تمييز أو احتكار، والوسطية تعنى أيضًا أن حزب الحضارة هو حزب مدنى ، يقوم على احترام الأديان والعقائد.

وتوجه حزبا الحضارة والوسط هو العمل على إحداث توافق مجتمعى بين كل التيارات السياسية المختلفة، والتوحد خلف هدف واحد، وهو بناء مصر كدولة قوية، وفى هذا الإطار يرى الحزبان أن كل المصريين بجميع توجهاتهم يجب أن يكونوا شركاء فى الوطن . ويهدف الحزبان إلى إحداث نهضة شاملة، وصناعة حضارة حديثة،تستلهم قيم وثقافة المجتمع الراسخة وتمزجها بمكونات التقدم العلمى فى شتى نواحى الحياة والعمل على تأسيس نظام سياسى ديموقراطى مؤسسى وأن تكون مصر من اقوى الاقتصاديات فى المنطقة وأن يكون هذا مصحوبا بعدالة فى توزيع ثروات الوطن .

وقد أعلن الدكتور محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين عن تأسيس" حزب العدالة والحرية " فى ٢١ من فبراير ٢٠١١ ورئيس الحزب الدكتور محمد مرسى . ونائبا الرئيس الدكتور عصام العريان والدكتور محمد سعد الكتاتنى رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين فى مجلس الشعب ٢٠٠٥. ويأتى اسم حزب الحرية والعدالة كما يؤكد الدكتور محمد سعد الكتاتنى معبرا عن عنوان المرحلة القادمة التى تتطلب حرية وعدالة من خلال مرجعية إسلامية وليس معنى ذلك كما يقول الكتاتنى "إننا لسنا حزبًا دينيًّا بل نحن حزب مدنى يؤمن بالدولة المدنية التى تحتكم للقانون والدستور ولكن مرجعيتها الإسلام كما ينص الدستور المصرى.

وفى الوقت نفسه خرج عن الصف بعض قيادات الجماعة بإعلانهم عن تأسيس أحزاب جديدة مثل "نهضة مصر"و"مجتمع السلام"اللذين مثلا صداعًا فى رأس الجماعة؛ نظرًا للتوقيت الحرج الذى ظهرا فيه لاقترانهما بثورة يناير . وقد بات من شبه المؤكد قيام د. عبد المنعم أبو الفتوح عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس "حزب نهضة مصر" والذى أكد كثيرون أنه يعتمد بصفة أساسية على استقطاب الوسطيين من شباب الجماعة . وكذلك أعلن حامد الدفراوى القيادى

الإخوانى السابق فى الإسكندرية عن تأسيس حزب "مجتمع السلام".

وكما أسس مجموعة أخرى من الاخوان المسلمين حزب النهضة الإسلامية برئاسة د. إبراهيم الزعفرانى عضو مجلس الشورى السابق صاحب الطعن الشهير على انتخابات مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، وينتمى للحزب مجموعة من شباب الإخوان المسلمين الذين شاركوا بقوة فى مظاهرات ميدان التحرير كما أعلن بعض شباب الإخوان عن تأسيس" حزب التيار المصرى" من شباب الإخوان الذين اختلفوا أثناء الثورة وبعدها مع جماعة الإخوان المسلمين، وعقدوا مؤتمر شباب الإخوان التيار الرئيسى، ويشاركهم تأسيس الحزب مجموعة من الشباب الليبرالى واليسارى

كما أسست جماعة الجهاد "حزب البناء والتنمية " الذى يضم عناصر الجماعة ويرأسه الدكتور كمال حبيب وأهداف الحزب إنشاء بيت للمال وتنشيط عمل البنوك وانتخاب شيوخ الأزهر والعمل على إعادة دور مصر الحضارى،وقد أعلن الأستاذ ممدوح اسماعيل المحامى بالنقض عن تأسيس حزب اسلامى بمرجعية إسلامية يسمى" حزب النهضة المصرى" كما أسس التيار السلفى " حزب النور" و"حزب الاصلاح" .

كما أعلن ١٨ شيخًا من مشايخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ محمد علاء الدين ماضى أبو العزائم، شيخ الطريقة العزمية، والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوى، شيخ الطريقة الشبراوية، عن تأسيس حزب سياسى لأول مرة تحت اسم "التسامح الاجتماعى"وأكد أبو العزائم أن الهدف من إنشاء الحزب "بث الأخلاق وتحقيق العدالة الاجتماعية، دون الوصول إلى كرسى السلطة".

أحزاب قبطية

بالإضافة لمشاركتهم بقوة فى عدد من الأحزاب السياسية الجديدة ومن أبرزها حزب المصريين الأحرار أيضًا أعلن الأقباط ولأول مرة تأسيسهم لأحزاب وائتلافات سياسية قبطية؛ حتى لا يتركوا الإسلاميين وحدهم فى الساحة وأعلنوا عن تأسيسهم ائتلافًا أطلقوا عليه «ائتلاف الوطنى الحر» تحت شعار «شعب واحد وطن واحد مصير واحد» والذى سوف يتحول إلى حزب حسبما أكد جوزيف ملاك منسق الائتلاف ويهدف إلى إقامة دولة مدنية على أساس الحرية والمساواة، ونهجه قائما على أهداف ثورة ٢٥ يناير، ومؤيدا لها وقال ملاك إنهم ضد إلغاء المادة الثانية من الدستور ولكن مع إضافة « ما نصت عليه الشرائع لغير المسلمين » إليها.

نجيب جبرائيل، المحامى، أعلن عن تأسيس حزب يحمل اسم « الاتحاد المصرى"، كما أعلن مايكل منير رئيس منظمة أقباط الولايات المتحدة الأمريكية تأسيسه حزبًا سياسيًّا جديدًا، يكون أعضاؤه من أبطال ثورة ثورة الشباب الذى يحمل اسم"حزب شباب الثورة" كما أسس مجموعة من شباب الأقباط "حزب النهر الجديد"الذى يرأسه الصحفى القبطى أرمانيوس المنياوى.

أحزاب نسائية

"الحرية والانتماء" حزب جديد، أعلنت عنه المحامية والناشطة السياسية هالة طوبار ويضم الحزب

عديدًا من الناشطات فى العمل العام، بالاضافة الى فتيات وشباب شاركوا فى الثورة ، أما عن برنامج الحزب فيلمس وبجدية تدنى مستويات المعيشة للغالبية العظمى للشعب وينادى بما يكفل لهذا الشعب العيش بكرامة ومكافحة الفقر وبرفع الحد الأدنى للأجور فى برنامج متكامل وبزيادة الأجور سنويًا بما يتناسب مع معدلات التضخم.

و"الحق المصرى" الذى ترأسه نيرمين محمد عبدالرحمن مؤسسة ورئيسة الحزب، والتى تؤكد أن الحزب يهدف إلى وضع دستور جديد لمصر على أسس ومبادئ ديمقراطية ليبرالية وإقامة دولة مدنية حديثة يتعايش فيها كل أطياف الشعب مع تأكيد المواطنة والديمقراطية، وإلغاء قانون الطوارئ وإعادة النظر فى الأسباب التى تفرض الطوارئ وكافة أنواع المحاكم الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات. ويضم الحزب فى عضويته عديدًا من الفئات المختلفة، وعلى رأسها الشباب والشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة والوطنية، بالإضافة إلى العلماء والمثقفين، و به تمثيل كبير للمرأة والعمال والفلاحين، ويهدف الحزب إلى ترسيخ قواعد الديمقراطية والحرية والتعبير عن الرأى، وتحقيق العدالة الاجتماعية لجميع طوائف الشعب بما لا يؤدى إلى استحواذ فئة من الفئات على الثروة والسلطة ، كما يدعو إلى العدالة فى توزيع الدخل القومى .كما قامت ناشطات سياسيات من الفتيات والنساء ومعهن عدد من الشباب بتأسيس "حزب شباب مصر الجمهورى" برئاسة مشيرة غالى إحدى القيادات النسائية .

حركات احتجاجية ترفض التحزب

تصر عدة حركات على عدم رغبتها فى التحول الى حزب سياسى ومنها " حركة شباب ٦ إبريل" التى تقدمت بمذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء طالبت فيها بتقنين دور الحركات السياسية والاجتماعية والائتلافات السياسية - ذات الطابع الغير حزبى - فى المرحلة المقبلة التى يبلغ عددها ١٧٥ ائتلافا بأن تتحول إلى" منظمات سياسية" تعمل على تحقيق أهداف ومبادىء محددة من بينها؛ أن تكون ذات شخصية اعتبارية قانونية ، يحق لها جمع تبرعات من مصريين للصرف على حملاتها المختلفة، وأن يكون لها هيكل مالى محدد تفتح من خلاله حسابات بنكية ويقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بالمراقبة عليه ، وأن تساهم فى وضع مشاريع وقوانين قومية، وأن تنشأ عن طريق الإخطار طبقًا للأهداف التى نشأت من أجلها ، وأن تمولها الحكومة فى شكل دعم بعض أنشطة هذة المنظمات دون تفرقة، وأن تقوم بممارسة دورها فى إحياء وإثراء العمل السياسى وجذب مجموعات جديدة تهتم بالشأن العام.

وشهدت حركة ٦أبريل خلافات بين أعضائها بسبب التمويل، وعدم تداول السلطة فيها منذ نشأتها، بعكس حركة كفاية التى انطلقت فى عام ٢٠٠٤وكانت بمثابة الشرارة الأولى لجرأة الشعب المصرى فى الوقوف ضد النظام ومواجهته بالوقفات الاحتجاجية السلمية؛ حيث تم تداول منصب المنسق العام فيها لثلاث مرات آخرها منذ شهرين، عندما تولى الكاتب الصحفى مجدى أحمد حسين المنسق العام خلفًا لعبد الحليم قنديل.

لايختلف الأمر كثيرًا بالنسبة لحركة "العدالة والحرية" التى شهدت خلافًا بداخلها أثناء وبعد الثورة؛ نتيجة موقف كثير من أعضائها حول شكل التمثيل فى إئتلاف شباب الثورة ، ورغبة البعض منهم بالعمل داخل إطارحزبى بعد الثورة وسقوط النظام .

ويرى فريق من حركات الشباب الاحتجاجية ومنها: "حركة كفاية "و"المصرية للتغيير" ضرورة بقائها كحركات سياسية ذات طابع احتجاجى ؛ لخطورة انسحابها من المشهد برمته بالاكتفاء بتأسيس أحزاب سياسية، لمواجهة أى تنظيم سياسى أو حزبى؛ يحاول التعدى على قيم العدالة والحرية والديمقراطية.

يدعم هذا الطرح وجود صعوبة قد تواجههم بالنسبة لمسألة التمويل المالى فى حال تحول حركاتهم لأحزاب تحتاج لإشهارها الإعلان عنها بوسائل الإعلام المختلفة وشراء مقرات لها فى كافة المحافظات للوصول إلى جماهيرها . وكذلك مسألة تحويلها لمنظمات حقوقية قد تدفع بعدم مصداقيتها لارتباطها بتمويلات خارجية، لذا ارتأوا أن تبقى حركاتهم كما هى .

كما أعلنت عدة هيئات تحولها الى النشاط العام الاجتماعى والسياسى ومنها ، "الجماعة الاسلامية" حيث تم تحويلها من النشاط العسكرى إلى جمعية خيرية وسمت جماعة التكفير والهجرة نفسها "جماعة المسلمين" وكذا جبهة إنقاذ مصر تنظيم اخوانى يعمل من لندن والمتحدث باسمه هو أسامة رشدى . وصدرت عن "التجمع الليبرالى المصرى" فى ٢٢ مايو ٢٠١١ وثيقة "الإعلان المصرى للعدل والحرية والإنسانية"، وهو تجمع للمثقفين وأساتذة جامعات، تدعو لدولة مدنية، عادلة تحافظ على المواطنة والديمقراطية .

ثانيًا : أحزاب ما قبل الثورة

ستلحق الرياح الجديدة التى تهب على الساحة السياسية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير حتمًا بالحياة الحزبية بعد سيطرة مديدة للحزب الوطنى الديموقراطى وتحويله التعددية الحزبية التى كان يفترض أنها تحكم النظام السياسى إلى ما يشبه دولة الحزب الواحد . وعلى رغم أن الحياة الحزبية فى مصر عرفت قبل اندلاع الثورة أكثر من ٢٤ حزبًا إلا أن غالبيتها أُطلق عليها «الأحزاب الكرتونية»، فى إشارة إلى غياب أى تأثير لها فى الشارع ، أما الأحزاب العتيدة خصوصًا «الوفد» و«التجمع» و«الناصرى»، فدخلت فى صراعات داخلية أبعدتها عن التأثير فى الشارع، فضلاً عن تضييقات حالت دون التواصل مع المواطنين، مما أبعدها كثيرًا عن المعارضة الحقيقية التى مثلتها جماعة «الإخوان المسلمين».

تعود البداية الحقيقية لنشأة الأحزاب المصرية لعام ١٩٠٧ حين تم إنشاء الحزب الوطنى على يد الزعيم المصرى مصطفى كامل والذى كان دافعا إلى نشأة أحزاب أخرى جاءت لتشاركه فى قضية التحرير الوطنى مثل حزب الأمة والذى أسسه أحمد لطفى السيد. وظهر حزب الوفد كحركة شعبية ابان ثورة ١٩١٩ فى بادئ الأمر تهدف إلى تأييد المجموعة المصرية التى تم اختيارها كممثلين عن الشعب المصرى للتفاوض مع المحتل من أجل تحقيق الجلاء ، وكان حزب الغالبية قبل انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢الذى أنهى عهد الملكية، ولم يعد الحزب إلى نشاطه السياسى إلا فى عهد الرئيس السابق أنور السادات، بعد السماح بالتعددية الحزبية، ليتخذ اسم حزب «الوفد الجديد» عام ١٩٧٨.

ثم توالى بعد ذلك تكوين عشرات الأحزاب ومنها الحزب الشيوعى المصرى الذى أسسه حسنى العرابى عام ١٩٢٢، وحزب الإصلاح وأسسه الشيخ على يوسف وجريدته المؤيد، وحزب النبلاء والحزب الدستورى وحزبا الوطنى الحر والحزب المصرى كما كانت أحزاب الكتلة السعدية والأحرار الدستوريين وغيرها من الأحزاب المنشقة عن حزب الوفد.

وتم تجميد النشاط الحزبى فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ لتدخل مصر مرحلة التنظيم السياسى الواحد ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى، وحتى قيام الرئيس الأسبق محمد أنور السادات بالإعلان عن التعددية الحزبية وإنشاء المنابر عام ١٩٧٦، والتى تكونت من ثلاثة منابر منبر اليسار ويمثله حزب التجمع الاشتراكى برئاسة خالد محى الدين، ومنبر اليمين ويمثله حزب الوفد برئاسة فؤاد سراج الدين ومنبر الوسط ويمثله الحزب الوطنى الديمقراطى والذى أسسه وتولى رئاسته السادات.

وبعد ذلك تم صدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٧ بشأن تنظيم إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية فى مصر والذى تحول بمقتضاه النظام السياسى فى مصر رسميًا إلى التعددية الحزبية . مما سمح بتواجد أحزاب علنية مثل حزب العمل الاشتراكى وحزب الأحرار الدستوريين بجانب الأحزاب الثلاثة السابقة. بجانب بعض الأحزاب والجماعات السياسية التى كانت تعمل سرًا مثل جماعة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعى المصرى .

وقد زاد عدد الأحزاب الرسمية فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠١٠ إلى ما يقرب من ٢٤ حزبًا، أخذ موافقة النظام السابق على ممارسة العمل، وهم:

١- حزب الشعب الديمقراطى : تأسس عام ١٩٩٢، وكيل المؤسسين هو أنور عفيفى.تم تنشيط الحزب عام ٢٠٠٧ ورئيس الحزب حاليا أحمد الجبيلى.

٢ - حزب مصر العربى الاشتراكى : تأسس عام ١٩٧٦، ورئيسه الحالى وحيد فخرى الأقصرى.

٣ - حزب الأحرار الاشتراكيين : تأسس عام ١٩٧٦، ورئيسه الحالى حلمى سالم.

٤ - حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى : تأسس عام ١٩٧٦، ورئيسه الحالى د/ رفعت السعيد.

٥- الحزب الوطنى الديمقراطى : كان هو الحزب الحاكم حتى تم حله عقب ثورة ٢٥ يناير، تأسس عام ١٩٧٨ برئاسة الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، وكان يرأسه رئيس الجمهورية السابق حسنى مبارك.

٦- حزب الوفد الجديد: تأسس عام ١٩٧٨، ورئيسه الحالى الدكتور السيد البدوى شحاتة.

٧- حزب الأمة : تأسس عام ١٩٨٢، ورئيسه الحالى يعيش أبو رجيعة، ونائبه السيد الديدامونى أبو العينين .

٨- حزب الخضر المصرى: تأسس عام ١٩٩٠، ورئيسه الحالى عبد المنعم على على الأعصر.

٩- حزب الاتحاد الديمقراطى : تأسس عام ١٩٩٠، ورئيسه الحالى إبراهيم ترك.

١٠- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى : تأسس عام ١٩٩٢، ورئيسه الحالى سامح عاشور.

١١- حزب التكافل الاجتماعى : تأسس عام ١٩٩٥، ورئيسه الحالى دكتور أسامة شلتوت.

١٢- حزب الوفاق القومى : تأسس عام ٢٠٠٠، ورئيسه الحالى دكتور رفعت العجرودى.

١٣- حزب مصر ٢٠٠٠ : تأسس عام ٢٠٠١، ورئيسه الحالى دكتور فوزى غزال .

١٤- حزب الجيل الديمقراطى : تأسس عام ٢٠٠٢، ورئيسه الحالى ناجى الشهابى .

١٥- الحزب الدستورى الاجتماعى الحر : تأسس عام ٢٠٠٤، ورئيسه الحالى ممدوح القناوى.

١٦ - حزب الغد: تأسس عام ٢٠٠٤، وانقسم إلى حزبين: أحدهما بزعامة الدكتور أيمن نور المؤسس الرئيسى للحزب،والآخر برئاسة المهندس موسى مصطفى موسى .

١٧- حزب شباب مصر : تأسس عام ٢٠٠٥، ورئيسه الحالى أحمد عبد الهادى .

١٨- حزب السلام الديمقراطى : تأسس عام ٢٠٠٥، ورئيسه الحالى أحمد بيومى الفضالى .

١٩- حزب المحافظين : تأسس عام ٢٠٠٦، ورئيسه الحالى مصطفى عبد العزيز.

٢٠- الحزب الجمهورى الحر : تأسس عام ٢٠٠٦، ورئيسه الحالى حسام عبد الرحمن .

٢١-حزب الجبهة الديموقراطية : تأسس عام ٢٠٠٧، ورئيسه الحالى الدكتور أسامة الغزالى حرب.

وبعض الأحزاب القانونية والمجمد نشاطها بسبب التنازع على رئاستها، وهى:

٢٢- حزب العمل المصرى: الذى أسسه ورأسه ابراهيم شكرى منذ عام ١٩٧٨، حتى تجميد نشاطه

٢٣- حزب مصر الفتاة : تأسس عام ١٩٩٠، وكيل المؤسسين هو أحمد حسنين، والرئيس المؤقت الوصيف عيد الوصيف (تنازع على رئاسة الحزب).

٢٤- حزب العدالة الاجتماعية: تأسس عام ١٩٩٣، وكيل المؤسسين محمد عبد العال، والرئيس المؤقت كمال حسين (تنازع على رئاسة الحزب).

ثالثًا: التيارات السياسية للأحزاب

يمكن القول عموما بأن مرحلة الانتقال فى مصر تشهد تطورًا إيجابيًا؛ بالنسبة لتوافر العوامل المشجعة على نضج التعددية الحزبية وزيادة عدد الأحزاب القادرة على المنافسة على تداول السلطة أوإن كان هذا التطور لا يسير بشكل كاف نحو ما نرجوه من تطور ديمقراطى . ولعل السؤال المهم هنا هو: ما انعكاسات هذا التطور على الخريطة الحزبية فى مصر؟ وقدرة الأحزاب السياسية على المنافسة والوجود الفعال فى الساحة السياسية ؟

ولن يستطيع أى تيار سياسى الحصول على نسبة حاسمة فى الانتخابات المقبلة لتشكيل حكومة مصرية؛ إذ مازالت مصر وربما إلى خمس سنوات مقبلة فى مرحلة انتقالية ، وستظهر الانتخابات النيابية بعد المقبلة مدى تبلور القوى السياسية فى الواقع المصرى ، فضلاً عن تمرس الأجيال الشابة المصرية فى العمل السياسى ، وهو عامل يكاد يكون حاسمًا فى مستقبل الحياة السياسية ، غير أنه إذا استطاع أى تيار سياسى الاقتراب من الشارع وفق دراسة لطبيعة الشخصية المصرية ومتطلباتها، فسيكون هو الأكثر رسوخًا واستمرارية ؛ فالشخصية المصرية وسطية تكره التعصب الدينى بقدر، وتمقت

اللادينيين ، هذه الشخصية جسدها فى فترة من الفترات جمال عبدالناصر، فهو بضربه جماعة الإخوان المسلمين فى صراعهم السياسى على السلطة، أطلق إذاعة القرآن الكريم ودفع قراء القرآن الكريم كالحصرى وعبدالباسط عبدالصمد وغيرهما إلى الواجهة، بل مثل فى تصرفاته الطبقة الوسطى المصرية ، فدفع بمطربين مثل عبدالحليم حافظ وأم كلثوم؛ ليكونوا نجوم الحياة العامة، وبين هذا وذاك وظَّف جمال عبدالناصر الكثير من العناصر والأدوات؛ لتعبر عن شخصية مصر بصورة متوافقة معها ، فحظى بشعبية جارفة ، رغم أخطائه وتسلطه السياسى

ويمكن تقسيم الأحزاب المصرية حاليا الى عدد من التيارات الأساسية هى الاول تيار الوطنية المصرية الإصلاحى ويعد هذا التيار هو الأبرز والأكثر تأثيرا فى الحياة السياسية المصرية وتنطلق أيديولوجيته الإصلاحية من فكر وطنى مصرى شامل يعتمد من الأفكار الليبرالية والعروبية والاشتراكية والإسلامية ما يناسب الواقع المصرى أساسا له فى إطار من الاعتدال والوسطية ويمثله عديد من الأحزاب الشبابية الجديدة التى نشأت بعد الثورة وعددها ٢٦ حزبًا، منها الاتحاد المصرى للنهضة المصرية ، والعربى للعدل والمساواة ، والإصلاح والتنمية ، و١١فبراير ، والحرية ، والقومى المصرى، وأحزاب ثوار التحرير، وشباب التغيير، والتحالف ، و٢٥ يناير، والتحريروالتنمية ، وأبناء مصر، وأبناء النيل ، وشباب مصر الحر، والمستقبل الديمقراطى، والصحوة ، والوعى المصرى ، والجبهة القومية للعدالة، وحراس الثورة ، ومصر النهضة ، ونهضة شباب مصر، والمستقبل الجديد .ويتبنى هذا التيار خطوات عملية فى مسار الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى؛ بالإضافة إلى دراسة التجارب الدولية فى المجالات نفسها ، وبالتوازى معها إنتاج سياسات إصلاحية جديدة، فى مختلف المجالات؛ بهدف خلق أجواء للإصلاح مواتية وبناء سياسات إصلاحية جديدة فى مختلف المجالات تسهم بشكل كبير فى بناء مصر الحديثة القوية.

أما التيار الثانى الإصلاحى فى الحياة السياسية المصرية فهو التيار الليبرالى والذى يتشكل أساسًا من نخب حزبية« الوفد ، والغد ، والجبهة الديمقراطية ، والمصريين الأحرار، والعدل ، ومصر الحرة ، والمجد ، والرواد ، والتحالف الشعبى ، ومستقبل مصر ، والليبرالى ، وأحزاب صغيرة أخرى»، بالإضافة إلى نخبة مثقفة تقود الرأى العام فى هذا الاتجاه ، لكن هذه الأحزاب مازالت ضعيفة وإن كان أبرزها حزب الوفد الذى كان مرشحا أن يحل محل الحزب الوطنى ، ولكن ضعف أدائه وتصاعد خلافاته الداخلية جعلاه يقف عند حد معين، سواء فى نمو عدد أعضائه أو فى دوره السياسى ، فضلاً عن عدم تطوير أدائه بصورة تتيح له الحركة فى الشارع المصرى ووسط قواعده التى اشتهرت بمساندته .

ولقد صعد التيار الليبرالى بقوة على الساحة السياسية عبر الإعلان عن انطلاق ١٠ أحزاب ليبرالية أسستها شخصيات بارزة فى أعقاب ٢٥ يناير، ويعزى المهندس وائل نواره.. رئيس شبكة الليبراليين العرب سبب ظهور التيار الليبرالى بقوة إلى أن المكون الرئيسى لأغلب المصريين هو الوسطية ، موضحًا أن الطبيعة المصرية تميل للتيار الليبرالى، ذى الطابع المصرى الذى لا يتصادم مع الدين أو العروبة أو التاريخ كليبرالية

الشيخ محمد عبده، بجانب تصالح الليبرالية مع كافة التيارات السياسية الموجودة على الساحة، وكذلك الأديان وهو ما سيزيد من أصحاب الفكر الليبرالى خلال الفترة المقبلة. ووصف نوارة نشأة الأحزاب التى تقوم على "برنامج ليبرالى" بأنها نضح سياسى خلفته ثورة ٢٥ يناير . ورغم ارتفاع عدد الأحزاب الليبرالية الجديدة نسبيًّا مقابل التيارات الأخرى إلا أن عدد الأحزاب التى تنتهج تيارًا سياسيًّا ما مقابل آخر ليست بالضرورة المعبرة عن قوة التيار ، ومشكلة هذا التيار أنه يسوده الانقسامات والصراعات الشخصية والحزبية وأيضا الفكرية بين تياراته فهو ليس تيارًا واحدًا فى الحالة المصرية وهو ما أفقده فعاليته حتى الآن فى الحياة السياسية المصرية ، والمكون الأساسى لسياسات الإصلاح التى يطرحها هذا التيار تعتمد فكرة الحرية والديمقراطية على النمط الغربى ، وبمعنى آخر ليبرالية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ، وهو الأمر الذى يصطدم مع مقاومة شديدة من بعض التيارات السياسية والفكرية الأخرى على الساحة المصرية؛ خاصة التيارات الإسلامية، كما يصطدم بتوجه رأى عام مناهض لهذه الأفكار إلى حد ما.

أما التيار الثالث الإصلاحى فى الحياة السياسية المصرية فهو التيار العروبى وهو الذى ينطلق من أفكار القومية العربية فى تبنى سياسات الإصلاح فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد أسبغ هذا التيار على هذه السياسات المرجعية الاشتراكية وفلسفة القوميات العربية إلى حد كبير، ومشكلة هذا التيار أنه يتسم بالضعف العام وسط الجماهير ويتشكل أساسا من الحزب الناصرى والتيارات الناصرية والعروبية الأخرى التى تتسم بالتشرذم والصراع فيما بينها. ويغرق التيار الناصرى فى خلافاته الظاهرة والباطنة، بعدما فقد كاريزما القيادة، فحتى الانشقاقات القديمة لم يحاول أقطاب الحزب لمها، ويقف جيل حمدين صباحى فى حزب الكرامة على هامش الخلاف ويبدو مرشحًا لأن يصبح أقوى ممثلى التيار الناصرى فى مصر، مع تراجع الحزب الناصرى .

وهو ما يطرح التساؤل حول مستقبل التيار الناصرى فى مصر وهل سيصبح أصحاب الفكر الناصرى مجرد "حبرٍ على ورق" وفقًا للمعادلة الجديدة خاصة وسط الصراعات، التى يشهدها الحزب "الناصرى" ما بين جبهة سامح عاشور النائب الأول لرئيس الحزب وأحمد حسن الأمين العام والتى يدخل فيها الشباب طرفًا؛ حيث قرر الحزب جمع الفرقاء والتيارات الشبابية به لفتح حوار مع قيادات الحزب ودراسة متطلبات المرحلة القادمة بهدف الخروج من مأزقه الحالى ، كما تراجع التيار الناصرى بتأسيس حزبين فقط أحدهما حزب"الكرامة" الذى ظل تحت التأسيس مدة ١٢ عامًا والثانى الوفاق القومى . ويرى أحمد حسن الأمين العام للحزب الناصرى، أن التيار "الناصرى" متواجد على الساحة السياسية عبر حزبى "الناصرى" و"الكرامة" ولا يحتاج لنشأة أحزاب جديدة؛ لتعبر عن مدى قوته حيث قال " التيار الناصرى مش محتاج تفتيت أكثر من كده"، مضيفًا " كثرة الأحزاب التابعة للتيارات ليست السبيل لفرض التواجد على الساحة السياسية".ويرى حسن أن قوة الأحزاب تكمن فى مواجهة سياسة أى حكومة، تحول دون تحقيق مطالب الشعب، وهو الأمر الذى يستطيع التيار الناصرى

التصدى له بقوة من خلال الأحزاب، التى تتبنى فكره وهى أحزاب: الناصرى و"الكرامة" أو "الوفاق القومى".

أما التيار الرابع فهو التيار اليسارى الذى ينطلق من المرجعية الاشتراكية فى وضع سياسات الإصلاح فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وإن كان يتبنى فكرة الديمقراطية فى مجال الإصلاح السياسى، ومشكلة هذا التيار أنه يتسم بالطابع النخبوى وبالضعف الشديد فى أوساط الجماهير ويشمل بالاضافة الى" التجمع": "اليساريون الديمقراطيون" و"التعاون والتنمية" و"العدالة والتنمية" و"العمال المصرى " و"الاشتراكيين الثوريين" و"الحزب الشيوعى المصرى" و"الحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى"، "وحزب القمح " فأقوى تيارات اليسار إما ظلت تعمل تحت غطاء نخبوى كمركز البحوث العربية والأفريقية الذى يديره حلمى شعراوى أو بصورة شعبوية فى حى مصر القديمة؛ حيث أسس الراحل الدكتور أحمد عبدالله رزه" مركز الجيل" لكن يبقى اليسار فى حاجة إلى ثوب جديد، ولكن لن يكون له تأثير فى المشهد السياسى المصرى قبل ثلاث سنوات على الأقل.

أما التيار الخامس على الساحة المصرية فهو التيار الإسلامى الذى ينطلق من الرؤية الإسلامية فى طرح رؤيته للإصلاح فى مختلف المجالات خاصة الثقافية والسياسية والاجتماعية ومن الأحزاب التى تمثله؛ العدالة والحرية والوسط والحضارة ونهضة مصر ومجتمع السلام والنهضة الإسلامية والسلامة والتنمية والنهضة المصرى والتسامح الاجتماعى والإصلاح والنور، ويتردد معظم هذه الأحزاب فى اعتماد الآليات الديمقراطية لتداول السلطة، ويطرح بدلا منها فكرة الشورى، وهذا ما يرشح بقوة إمكانية صعود أحزاب الوسط ومجتمع السلام ونهضة مصر والتيار الرئيسى لشباب الإخوان ومعهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين بالاضافة إلى حزب الحضارة لتحل محل الكثير من الأحزاب الليبرالية والإسلامية، فى حال قدرتها على الفوز بنصيب كبير من مقاعد البرلمان المقبل ومن ثم إعادة فرز خريطة الأحزاب الاسلامية باعتبارها تذهب إلى خطاب أكثر قبولاً للديمقراطية وتداول السلطة، فضلاً عن تخليها عن الخطاب الدعوى الذى ترفض جماعة الإخوان المسلمين والسلفيون التخلى عنه.

وفى لحظة تاريخية ما يأخذ السلفيون زمام المبادرة من الإخوان خاصة بأحزابهم النور والاصلاح حدث ذلك فى أعقاب ٢٨ يناير الماضى، فخطباء الجمعة من السلفيين كانوا يرفضون الخروج على النظام، ثم ظهر لهم دور فى اللجان الشعبية فى عدد من اللجان والقرى، ثم بدأ شباب السلفيين وبعض شيوخهم الاتجاه نحو تشكيل حزب سياسى عكس ما صرح الكثير من شيوخ السلفيين بحرمة الأحزاب السياسية القادمة كفكرة من الغرب، فلعب الشيخ السلفى البارز محمد حسان دورًا فى الأزمة الطائفية فى قرية صول، ثم ظهر دور القيادى السلفى ياسر البرهامى كقوة كبيرة فى الإسكندرية تفوق فى تأثيرها جماعة الإخوان المسلمين واحتفاظ السلفيين بقيادات مؤثرة فى عدد من المحافظات كالمهندس طارق البيطار فى محافظة كفرالشيخ، الذى أعطى دعما للإخوان المسلمين فى انتخابات مجلس الشعب فى بعض الدورات الانتخابية السابقة.

لكن الوضع مختلف الآن، فحجم التيار السلفى أقوى من تيارات سياسية كثيرة؛ خصوصًا لجهة انتشاره فى محافظات الوجه البحرى وبعض محافظات الوجه القبلى، و سيمثل السلفيون معادلة مهمة فى الحياة السياسية، ولابد من أن أول ما سيواجههم هو البرنامج الانتخابى الذى من المتوقع أن يثير تساؤلات كثيرة.ووسط التيارات الدينية تبرز الجماعة الإسلامية، لكن ليس من المتوقع أن تحقق نجاحًا كبيرًا فى ظل خطاب معقول من ناجح إبراهيم وكرم زهدى، إذ يبقى بعض أعضاء الجماعة يحملون للمصريين خطابًا متعصبًا يثير قلق البعض، وستأخذ الجماعة وقتا كى يكون لها تأثير، إذ إنها ظلت لسنوات تئن تحت ضغط الضربات الأمنية القاسية، لذا فإنها ستظل فى دائرة اهتمام الإعلام بوصفها المقاوم الرئيسى لنظام السادات، ثم لنظام مبارك .كما أثيرت فى مصر أخيرا مخاوف خصوصا من جانب الأقباط ونخبة المثقفين الذين أسسوا عددا من الأحزاب السياسية الجديدة ومنها: أحزاب الوطنى الحر والاتحاد المصرى وشباب الثورة والنهر الجديد والمصريين الأحرار بالإضافة إلى ١٠ أحزاب أخرى جديدة و٢٤ حزبًا من مرحلة ما قبل الثورة ذات طابع مدنى تراوح بين الليبرالية والعدالة الاجتماعية وبعضها ذو توجهات يسارية؛ لمواجهة صعود تيارات سياسية ذات توجهات إسلامية إلى سدة الحكم، فيما المنتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، ومعهم منتسبون إلى جماعات سلفية أخرى، منشغلون بالعمل على الأرض فى القرى والنجوع .. ومن المتوقع أن يكون التيار الدينى الأقوى خلال الفترة المقبلة بأحزابه المختلفة ورغم ذلك فشلت معظم الأحزاب المدنية فى توحيد جهودها؛ لضمان عدم توظيف الدين فى الصراع الحزبى، لكن تيار المثقفين المصريين سيقف ضد وجود جماعات دينية تخدم مصالح أحزاب سياسية وهى معادلة صعبة تضعف من أداء القوى السياسية فى مواجهة الأحزاب الاسلامية، إضافة إلى عدم رغبة الإخوان والجماعات الدينية الأخرى فى حل هذه الجماعات مع اعتراف المجتمع بأحزاب سياسية لهم، ومن المتوقع أن تتصاعد قريبًا دعوات كى تقوم هذه الجماعات بالكشف عن حجم تبرعات أفرادها وشركاتها بصورة واضحة .

كما أن الأحزاب المتوقع ظهورها فى هذه الانتخابات وتوازنات القوى السياسية والتحالفات المنتظرة ترجح تبلور نوع من الاستقطاب بين قطب إسلامى تقليدى وقطب حداثى مدنى، ويعتبر ذلك امتدادًا للاستقطاب بين القديم والجديد، الذى يمثل أحد مكونات مدارس الفكر والعمل السياسى منذ بدايات الدولة الحديثة فى مصر.. وقد ظهر هذا الاستقطاب على خلفية دينية أثناء الاستفتاء على التعديلات الدستورية، الأمر الذى يشكل خطرا يهدد الديمقراطية المدنية الوليدة، ويتطلب بالضرورة اتفاقا مجتمعيًا على التصدى له؛ حتى لا يمتد ويهدد الهوية المشتركة للمصريين . وفى ظل التوازنات والاستقطابات السابقة، فمن المرجح أن تعيد نتائج الأنتخابات المقبلة إنتاج النظام الحزبى السابق مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة على مكوناته ونصيب كل حزب داخل البرلمان؛ بمعنى استمرار هيمنة أبناء الأسر الكبيرة والعصبيات «يرجح التحاقهم بالحزب الأقرب للحكم »وجماعة الإخوان على مقاعد البرلمان، وتشترك القوى التقليدية مع جماعة الإخوان فى الجاهزية للانتخابات وامتلاك الخبرة اللازمة ما يؤهلها للفوز فى أى انتخابات.

وعلى الجانب الآخر لم تدرك التيارات السياسية الافتراضية التى أججت ثورة ٢٥ يناير مثل" ٦ أبريل" و"كلنا خالد سعيد" و"شباب الثورة" وغيرها أن البون شاسع بين العالمين الافتراضى والواقعى ، ففى عالم الواقع هناك ملايين لا يعرفون حتى ما هو العالم الافتراضى ، خرجوا فى تظاهرات إسقاط نظام مبارك ؛ لأن الحالة فى مصر ساءت إلى درجة غير مسبوقة بالنسبة إليهم وهم سيعطون أصواتهم للمتواجدين على الأرض بينهم وليسوا لمن يتعايشون داخل العالم الافتراضى .

يقف بين هذه القوى حائرًا قيادات الحزب الوطنى السابق الذى كان يحكم مصر ، و هو ليس حزبًا بالمعنى التقليدى للأحزاب، فلا يمكن وصفه إلا بأنه كان الجناح أو الأداة السياسية للحكم فى مصر، ولكن بعض قياداته خصوصًا من رجال الأعمال سيدعمون بقاءه سواء تحت اسمه القديم أو بتغيير جلده أو بالإبقاء عليه مع حزب آخر؛ خاصة وأن معظم هؤلاء يمثلون قبائل وعائلات وعصبيات كبيرة فى مختلف المحافظات المصرية خاصة بالصعيد والدلتا .

قد تكون الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير فرصة ثانية للتيار الليبرالى بعد الفترة الأولى والتى استمرت ما بعد ثورة ١٩ حتى ثورة ٥٢، ولكن المرحلة الحالية ستستمر فيها نشأة الأحزاب السياسية من كل التيارات السياسية ولا يمكن التكهن بمدى وزن أو قوة تيار ما. كما أن الانتخابات البرلمانية وأيضًا الفكر الذى يتنمى إليه الرئيس الجديد سيلعبان دورًا حيويًا فى تحديد مستقبل هذه التيارات السياسية ؛ حيث من المتوقع أن تختلف خريطة الأحزاب الحالية مع الانتخابات البرلمانية المقبلة باندماج الأحزاب الأقرب فكريًا معًا ونهاية بعض الأحزاب . وبطبيعة المرحلة الحالية، ستشهد مصر إفراز تيارات جديدة وأحزاب تختلف من حيث طبيعة البرنامج والأطروحات الفكرية، إلا أنه لا يمكن تحديد مدى نجاح تلك المبادرات إلا بعد ٥ سنوات على الأقل.

أحزاب ما بعد الثورة وتناقضات المرحلة

ثمة محاولة لاعادة قراءة الخريطة السياسية المصرية.. ورغم أن الثورة صنعت تغييرًا فى المفاهيم والفكر؛ مما أتاح فرصة كبيرة لإنشاء الأحزاب السياسية وتفاعلها مع الناس الا أنه لا تزال الخريطة الحزبية المصرية (٨٤حزبا) قيد التشكل ، وتعانى من حالة سيولة عالية وميلاد صعب ، فالملايين التى شاركت فى الثورة بدأت الاهتمام بالعمل العام والبحث عن أحزاب وحركات اجتماعية تستوعبها، فبالإضافة الى ٢٤ حزبًا قديمًا تم تأسيس (٣٨ حزبًا) تشترك جميعها فى ضعف الخبرة والموارد ما عدا حزبى الحرية والعدالة والنور السلفى ، وهذه الأحزاب منها أحزاب ليبرالية وأخرى إسلامية وثالثة اشتراكية وهناك أحزاب لا هوية لها حتى الآن ، وتخلق هذه الحالة فرصًا جيدة لتفعيل المجال العام والعمل السياسى الذى عانى من ضعف شديد وحصار أمنى منذ حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ حتى اسقاط نظام مبارك فى ١١فبراير ٢٠١١ ومع ذلك فإن الخريطة الحزبية الجديدة تشى بتناقضات ومشكلات تتطلب مناقشة جادة، وحلولا سريعة ومنها :

أولا: ضعف الخبرة السياسية والتنظيمية لدى المجموعة الشبابية التى فجرت الثورة، وبالتالى عدم قدرتها حتى الآن على تشكيل حزب أو أحزاب تجسد ائتلافات شباب الثورة التى تجاوزت ١٧٥ ائتلافًا

وحركة ، ربما نتيجة وجود خلافات عميقة بين ائتلافات وحركات شباب الثورة بعضها فكرى وسياسى وبعضها شخصى ، ولكن حتى بافتراض قدرتهم على تجاوز هذه الخلافات وتكوين حزب شبابى ، فإن قدرات الحزب وموارده لن تسمح لهم بلعب دور مؤثر ضمن الخريطة السياسية يتساوى مع دورهم فى صنع الثورة ، وهنا تبرز إشكالية الفجوة بين الافتراضى والواقعى ، فنجاح شباب الثورة فى استخدام الفيس بوك وتويتر فى خلق تجمعات سياسية افتراضية ، وقدرتهم على نقل هذه التجمعات إلى أرض الواقع فى تظاهرات احتجاجية يتعارضان مع قدرتهم على التفاعل مع المواطن العادى فى عملية بناء حزبى تتطلب موارد مالية وبرنامجًا سياسيًا يطرح حلولا لمشكلات الواقع ولا يكتفى بالتظاهر الذى يطالب بإسقاط النظام .

ثانيا: إن الخريطة السياسية للثورة المصرية لا تعبر عن مسيرة الثورة والقوى التى صنعتها ، تماما كما يحدث فى الحروب عندما تأتى نتائجها السياسية متناقضة مع سير العمليات العسكرية وطبيعة القوى التى شاركت فيها ، فالخريطة السياسية لا يتصدرها حزب للثورة، أو حتى حزب للشباب الذى فجر الثورة، كما أن الموجة الديمقراطية والقيم الليبرالية التى عبرت عنها أهداف ومطالب الثورة لم تتجسد فى أرض الواقع وبين الناس وفى مؤسسات الدولة. ويرى فريق من الشباب أن هناك حالة عشوائية تميز عملية إنشاء أحزاب ما بعد الثورة؛ إذ يتخوف البعض منهم من أن تتحول هذه الأحزاب إلى فوضى داخل الدولة مع وجود أحزاب فئوية أو دينية لا تمثل أيديولوجية فكرية محددة، وهو أمر ينذر بالخطورة الشديدة على المستقبل السياسى فى مصر، إذ إن كل شخصًا يرغب فى الشهرة ومعه المال يمكن أن ينشئ حزبا ، ومثال على ذلك تجربتا المصريين الأحرار والعدل، حيث يراهما البعض ردة للوراء وعودة لأحزاب المال ، كما أن أحزاب ما بعد الثورة نشأ معظمها دون تخطيط ورؤية مستقبلية ومعظمها هش لا يستجيب لطموحات الشعب الذى قام بثورته المجيدة .. وبالتالى فقدت مصداقيتها قبل أن تبدأ إذ تفتقد القاعدة الحزبية والتى هى أصل نجاح الحزب سياسيًا ، فالكثير من الأحزاب التى تعلن عن نفسها لها حضور مكثف إعلاميًا وفعاليات مفقودة على الأرض.

ويرى كثير من الشباب أن الأحزاب الجديدة ليس لدى أغلبها قدرات تنظيمية قوية سوى بعضها، مثل: حزب الإخوان المسلمين « الحرية والعدالة» "والمصريين الأحرار" و"الوسط "، أما بقية الأحزاب فهى تشبه الأحزاب الكرتونية لمرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير، ويفضل هؤلاء الانتظار قليلاً إلى أن تفرز الساحة السياسية عقب الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأحزاب التى لديها قدرة تنظيمية وفكرية مميزة وقادرة على استيعاب الشباب داخلها.. عندئذ سوف ينضمون إلى تلك الأحزاب كل وفق الفكر الذى يفضله.

ثالثا: هذه الأحزاب جميعًا مطالبة بأن تستكمل شروط تأسيسها كأحزاب مستقلة؛ حيث نلاحظ أن الأحزاب الإسلامية الجديدة تم تأسيسها من خلال جماعات دينية قامت بوضع البرنامج السياسى واختيار القيادات واختيار العضوية مما يعنى أنها لا تزيد الآن على كونها ذراعًا سياسيًا لجماعة دينية وليس حزبًا سياسيًا مستقلاً، وهو ما يعطيها ميزة على غيرها من الأحزاب بالجمع بين الدعوة الدينية والعمل السياسى ، كما أن

الأحزاب الليبرالية يغلب عليها أنها تتأسس بمبادرات من كبار الرأسماليين؛ مما يهدد استقلالها التنظيمى والفكرى ويجعلها أداة فى يد هؤلاء الرأسماليين خاصة إذا كانوا الممول الأساسى لنشاطها، أما الأحزاب الاشتراكية فهى تنشط فى دوائر محدودة لا تتناسب مع القوى الاجتماعية التى تدافع عن مصالحها وتعانى من ضعف الإمكانات المادية. وبالنسبة للأحزاب القومية فإنه لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى إمكانية قيام أحزاب ترقى إلى مكانة التجربة الناصرية التى طورت الاقتصاد المصرى وحققت تقدمًا كبيرًا . وتتشابه معظم الأحزاب الجديدة فى برامجها مما يجعلنا أمام مجموعة كبيرة من الأحزاب وبرامج محدودة لذا فإن الانتخابات ومرور الوقت هما الكافيان لفرز قوة كل حزب سياسى فى مصر وإظهار حجمه الحقيقى وسوف تحدد الجماهير مستقبل هذه الأحزاب: إما أن يكون لها وجود حقيقى أو يثبت أنها مجرد أحزاب كرتونية .

رابعا: هناك عدة إشكاليات تواجه أحزاب التيار الإسلامى أولها: الظهور القوى للتيار السلفى فى الحياة السياسية والاجتماعية بعد الثورة، وينتشر هذا التيار العريض فى جميع ربوع مصر، ويتكون من مجموعات مختلفة فقهيًا ، يرتبط كل منها بداعية أو شيخ فى مدينة أو منطقة جغرافية محددة؛ أى إنه لا يمتلك بنية تنظيمية شاملة ، كما لم يعرف عن هذا التيار الاهتمام بالعمل العام، أو معارضة نظام مبارك ، ومع ذلك تعرض بعض أفراده لاضطهاد ومطاردة الأجهزة الأمنية، والتى كانت تستخدم كثيرًا من المجموعات السلفية ضد الإخوان تارة، وضد الطرق الصوفية تارة أخرى، وكفزّاعة ضد الكنيسة تارة ثالثة؛ بخاصة عندما أصبحت الممثل السياسى والدينى للمسيحيين ، وشكلت هذه المجموعات أحزابًا تنطق باسمها، لكن الإشكالية أن هذه المجموعات تفتقر للخبرة والرؤية السياسية، كما أن كثيرا من الثوابت الفقهية التى تؤمن بها تصطدم بقواعد الممارسة الديمقراطية والدولة المدنية، وقد أدى ذلك إلى خلل فى أولويات بعض الجماعات وأخطاء فى تحركاتها أثناء الاستفتاء على تعديلات الدستور، وتجاه حقوق المسيحيين كمواطنين ، علاوة على هدم بعض الأضرحة والدخول فى صدامات مع الطرق الصوفية ، التى بدأ تشتتها وضعفها وافتقارها للمصداقية؛ نتيجة طبيعية لما يدور داخلها من صراعات وانقسامات ، وتأييدها المستمر للسلطة فى كل العصور.. ولكن رؤية كثير من الصوفيين لخطورة التهديد السلفى والإخوانى دفعتهم إلى تجاوز خلافاتهم ولملمة الصف والإعلان عن تشكيل حزب سياسى ، فى مفارقة من نوع جديد بين السياسى الراغب فى الحكم والصوفى الزاهد فى متاع الدنيا . كما دفعت الأسباب ذاتها الأقباط الى تشكيل ائتلافات وأحزاب سياسية قبطية؛ لمواجهة أحزاب التيارات الاسلامية، منها: الوطنى الحر والاتحاد المصرى وشباب الثورة والنهر الجديد .

ثانيها إذا كانت جماعات التيار السلفى والطرق الصوفية لم يسبق لها معارضة نظام مبارك ، فإن هناك ثلاث قوى جسدت الإسلام السياسى المعارض منذ سنوات طويلة ، وأقصد: الإخوان وتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، وبين هذه القوى اختلافات فقهية وسياسية وتنظيمية، فضلاً عن التفاوت الكبير فى الموارد والإمكانات والخبرات لصالح الإخوان، وحزبهم الحرية والعدالة، إضافة إلى حزب الوسط - مجموعة منشقة عن

الإخوان ــ الذى شاءالتاريخ أن يكون الحزب السياسى الأول، الذى ظهر بحكم قضائى بعد ثورة ٢٥ يناير، ويمتلك ناشطو هذا الحزب خبرة سياسية ورؤية متماسكة أكثر انفتاحًا من الإخوان إلا أنه يظل حزبا نخبويا يفتقر إلى كثير من الموارد والإمكانات، بينما تواجه جماعة الإخوان إشكاليات تتعلق برؤيتها للدولة المدنية وحقوق غير المسلمين، وهى أمور تستطيع التغلب عليها شكليًّا بضم بعض المسيحيين إلى الحزب الجديد الحرية والعدالة، ولكن الإشكالية الأهم أن الجماعة لن تتحول إلى حزب، وإنما تدعم حزبًا تابعًا لها باسم« الحرية والعدالة»، مما يعنى أنها ستبقى على الخلط المتعمد بين السياسى والدعوى، وأعتقد أن الإشكالية ذاتها ستظل تحاصر الجماعات السلفية والجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد والطرق الصوفية.

أما الإشكالية الثالثة: فهى تعددية وصراع الحل الإسلامى فى الساحة السياسية وهى ظاهرة تحدث فى مصر للمرة الأولى؛ مما يعنى أن الإخوان لن يحتكروا بريق شعار" الإسلام هو الحل"الذى ترفعه الجماعة، وإنما سيتوزع بين أكثر من بديل إسلامى متنافس .

وأخيرًا يمكن القول بأن النمو الملحوظ والمدهش لعدد من الكيانات والأحزاب التى تخلط الدين بالسياسة، يصطدم مباشرة بالطابع المدنى للدولة المصرية، ويخلق ولاشك تناقضات تهدد عملية التحول الديمقراطى وتثير من جديد مشكلات تتعلق بالوحدة الوطنية؛ الأمر الذى يتطلب معالجة جادة وحاسمة بالتوافق على صياغة عقد اجتماعى جديد وقواعد قانونية ملزمة لكل أطراف العمل السياسى باحترام الدولة المدنية الديمقراطية والدفاع عنها ، وكذلك الاتفاق على قوانين واضحة وآليات رقابية على عدم استخدام الدين فى السياسة، وعلى مصادر تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، مع تحديد أسقف مالية للإنفاق الانتخابى؛ حتى لا تعود من جديد ظاهرة المال الانتخابى وشراء الأصوت .

أما أحزاب ما قبل الثورة، فتعيش على أوهام الماضى ويعانى الكثير منها السقوط فى أى وقت فكلها أحزاب صغيرة لا تمارس نشاطا ولا يعرفها أحد وقد ارتبطت بنظام مبارك ، باستثناء أحزاب الوفد والجبهة والتجمع والناصرى والغد ، ولاتزال تعانى من مشكلات كثيرة، أهمها الجمود الفكرى والشللية والتشابه فى الرؤية والبرنامج السياسى ، ولدى المواطن رؤية ضبابية ومضطربة تجاه تلك الأحزاب ؛ فالحياة الحزبية قبل ثورة ٢٥ يناير كانت مشوهة لا تتعدى مقرات لأحزاب كرتونية لا تقدم شيئًا يذكر للبلد أو المواطن بعد أن تم إهمالها والقضاء على دورها . كما أن دورالأحزاب قبل الثورة كان هامشيًّا وموقفها كالمتفرج لا تتفاعل ولا تشارك فى الوضع السياسى فى وجود الحزب الأوحد على مدى ٣٣عاما؛ مما كان له أثره السلبى على المواطنين فخلف عدم الثقة التى تحتاج فترة طويلة من الزمن لإزالة آثارها وتغيير الصورة السوداء عن الأحزاب السياسية لدى الشعب ، كما أن هذه الأحزاب كانت محاصرة فى ظل العهد البائد وكانت محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام ويتم التضييق عليها فى العمل السياسى الجماهيرى فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسى ضعيفًا ، وتواجه هذه الأحزاب الآن تحديًا كبيرًا يتمثل فى إمكانية كسب عضوية جديدة؛ خاصة من الشباب الذين جذبتهم

الثورة إلى ساحة العمل السياسى ويتجاوز عددهم ثلاثين مليون مواطن ، ويتطلب مواجهة هذا التحدى أن تغير هذه الأحزاب خطابها السياسى؛ ليطرح حلولا حقيقية لمشاكل المجتمع المصرى خاصة الشباب.

فهذه الأحزاب القديمة لا تملك رؤية سياسية متكاملة، ولا تعبر عن قوى اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافى من الكوادر السياسية ولا تزيد عن كونها تعبيرا عن شلة أو عائلة كما أنه لا مستقبل لمعظمها خاصة بعد أن تم إلغاء الدعم الحكومى لها مما يجعلها غير قادرة على مواصلة النشاط الحزبى بإمكاناتها الذاتية وتكشف الأيام القادمة سوف هذه الأحزاب إذا ما كانت مجرد دكاكين سياسية، تخدم أصحابها فقط، أم أنها أحزاب مؤسسية قوية .

رابعًا : عوامل نضج التعددية

وتخوض الأحزاب السياسية القديمة والجديدة أول اختبار جدى بعد الثورة خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة، إذ ستحدد هذه الانتخابات أيًا منها يستطيع التواصل مع الشارع ويؤمن تمثيلاً فى البرلمان، وهناك عوامل أساسية تؤثر فى التعددية الحزبية فى أى مجتمع وهى التى تحدد مدى إمكانية نضج هذه التعددية من عدمه . فى مقدمة هذه العوامل الإطار الدستورى والقانونى الذى تنشط الأحزاب السياسية فى إطاره؛ حيث يتعين أن يعترف الدستور بالتعددية الحزبية وحق الأحزاب فى ممارسة نشاطها دون أى قيود ، كما يعترف بحق المواطنين فى اعتناق الرأى والدعوة له وحقهم فى التنظيم والتظاهر ودعوة الآخرين إلى الانضمام لأحزابهم ، كما يوفر الشروط المجتمعية لممارسة عمل سياسى جماهيرى متحرر من القيود، ويشترط ألا تصادر القوانين هذه الحقوق وأن تنظم فقط حق ممارستها؛ وخاصة قوانين الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات. من العوامل المؤثرة أيضًا فى الحياة الحزبية طبيعة السلطة القائمة وهل هى سلطة ديمقراطية تولت الحكم من خلال وسائل ديمقراطية أم أنها سلطة استبدادية كما كانت الحال فى مصر قبل ٢٠١١، وهناك أيضًا مدى توافر المنافسة المتكافئة لكل الأحزاب.

ويدخل أيضا فى دائرة العوامل المؤثرة فى التعددية الحزبية سلبًا وإيجابًا مدى توافر المقومات الأساسية لأى حزب والتى لا يمكن دونها اعتباره حزبًا حقيقيًا مثل البرنامج السياسى والكادر السياسى وشبكة العلاقات الجماهيرية والانتشار الجغرافى بما يؤكد أنه يعبر بالفعل عن قوى اجتماعية محددة فى المجتمع. وهناك أخيرا عمق الانقسام الطبقى فى المجتمع الذى يتجسد فى شكل تعارض المصالح بين الطبقات؛ مما يدفع هذه الطبقات إلى تشكيل أحزاب سياسية تدافع عن مصالحها فى مواجهة الآخرين ويمكن القول عمومًا بأن مرحلة الانتقال فى مصر تشهد تطورًا إيجابيًا بالنسبة لتوافر هذه العوامل المشجعة على نضج التعددية الحزبية وزيادة عدد الأحزاب القادرة على المنافسة على تداول السلطة ، وإن كان هذا التطور لا يسير بشكل كاف نحو ما نرجوه من تطور ديمقراطى.

ويختلف الوضع بالنسبة للأحزاب القديمة التى كانت قائمة قبل ثورة ٢٥ يناير والأحزاب الجديدة التى يجرى تأسيسها حاليًا. بالنسبة للأحزاب القديمة، هناك أحزاب المعارضة الرئيسية مثل الوفد والتجمع والناصرى والغد والجبهة الديمقراطية والتى كانت

محاصرة فى ظل العهد البائد وكانت محرومة من التواصل مع الجماهير من خلال وسائل الإعلام ويتم التضييق عليها فى العمل السياسى الجماهيرى فكانت عضويتها محدودة ونفوذها السياسى ضعيفًا . وهذه الأحزاب تواجه الآن تحديًا كبيرًا يتمثل فى قدرتها على كسب عضوية جديدة خاصة من الشباب الذين جذبتهم الثورة إلى ساحة العمل السياسى ويتجاوز عددهم ثلاثين مليون مواطن، يمكن خلال كسبهم لعضوية هذه الأحزاب زيادة نفوذها فى المجتمع وتوسيع نشاطها ليشمل كل أنحاء مصر، ويتطلب مواجهة هذا التحدى أن تغير هذه الأحزاب خطابها السياسى؛ ليطرح حلولاً حقيقية لمشاكل المجتمع المصرى.أما الأحزاب القديمة الهامشية التى يصل عددها ٢٤ حزبًا، والتى لا تملك رؤية سياسية متكاملة ولا تعبر عن قوى اجتماعية محددة ولا يتوافر لها العدد الكافى من الكوادر السياسية ولا تزيد على كونها تعبيرًا عن شلة أو عائلة .. فإنه لا مستقبل لها؛ خاصة بعد أن تم إلغاء الدعم الحكومى لها؛ مما يجعلها غير قادرة على مواصلة النشاط بإمكاناتها الذاتية.

وبالنسبة للأحزاب الجديدة فإننا نلاحظ أنها تتوالد بسرعة كبيرة وهناك عشرات الأحزاب أعلن عن ميلادها حديثًا.. منها أحزاب ليبرالية وأخرى إسلامية وثالثة اشتراكية وهناك أحزاب لا هوية لها حتى الآن . هذه الأحزاب جميعا مطالبة بأن توفر فى بنيتها المقومات الأساسية التى أشرنا إليها سابقًا، وأن تستكمل شروط تأسيسها كأحزاب مستقلة؛ حيث نلاحظ أن الأحزاب الإسلامية الجديدة تم تأسيسها من خلال جماعات دينية قامت بوضع البرنامج السياسى، واختيار القيادات واختيار العضوية مما يعنى أنها لا تزيد الآن على كونها ذراعًا سياسيًّا لجماعة دينية وليس حزبًا سياسيًّا مستقلاً، وهو ما يعطيها ميزة على غيرها من الأحزاب بالجمع بين الدعوة الدينية والعمل السياسى ، كما أن الأحزاب الليبرالية يغلب عليها أنها تتأسس بمبادرات من كبار الرأسماليين؛ مما يهدد استقلالها التنظيمى والفكرى ويجعلها أداة فى يد هؤلاء الرأسماليين خاصة إذا كانوا الممول الأساسى لنشاطها، أما الأحزاب الاشتراكية فهى تنشط فى دوائر محدودة لا تتناسب مع القوى الاجتماعية التى تدافع عن مصالحها، كما أن هذه الأحزاب تعانى من ضعف الإمكانات المادية.

وبالنسبة للأحزاب القومية فإنه لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى إمكانية قيام أحزاب ترقى إلى مكانة التجربة الناصرية التى طورت الاقتصاد المصرى وحققت تقدما كبيرا.

هناك جهد كبير يجب أن يبذل من كل الأطراف؛ للإسهام فى إقامة حياة حزبية ناضجة تكون أساسا لنظام ديمقراطى فاعل. وهناك تنسيق مطلوب من كل القوى السياسية على اختلاف توجهاتها لدعم التطور الديمقراطى المنشود؛ من أجل تحقيق هدف الثورة الأسمى وهو إقامة دولة مدنية ديمقراطية ينعم جميع المواطنين فى ظلها بالمساواة والعدالة والحرية .

الأحزاب المتوقع ظهورها وتوازنات القوى السياسية والتحالفات المنتظرة ترجح تبلور نوع من الاستقطاب بين قطب إسلامى تقليدى وقطب حداثى مدنى ، ويعتبر ذلك امتدادًا للاستقطاب بين القديم والجديد ، الذى يمثل أحد مكونات مدارس الفكر والعمل السياسى منذ بدايات الدولة الحديثة فى مصر،

وقد ظهر هذا الاستقطاب على خلفية دينية أثناء الاستفتاء على التعديلات الدستورية؛ الأمر الذى يشكل خطرًا يهدد الديمقراطية المدنية الوليدة، ويتطلب بالضرورة اتفاقًا مجتمعيًا على التصدى له؛ حتى لا يمتد ويهدد الهوية المشتركة للمصريين. وفى ظل التوازنات والاستقطابات السابقة، إضافة إلى ضيق الوقت المتاح قبل الانتخابات؛ فمن المرجح إعادة إنتاج النظام الحزبى السابق مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة على مكوناته ونصيب كل حزب داخل البرلمان؛ بمعنى استمرار هيمنة أبناء الأسر الكبيرة والعصبيات «يرجح التحاقهم بالحزب الأقرب للحكم»، وجماعة الإخوان على مقاعد البرلمان، وتشترك القوى التقليدية مع جماعة الإخوان فى الجاهزية للانتخابات وامتلاك الخبرة اللازمة ما يؤهلها للفوز فى أى انتخابات؛ خاصة إذا أجريت على أساس نظام الدوائر الفردية.